سموه أثنى على دورها المتميز بخدمة الاقتصاد والمجتمع

ولي العهد شمل بدعمه إنجاز مبنى «المحاسبين» الجديد

■ الطبيخ: دعم القيادة السياسية للجمعية يعكس الإيمان بأهميتها المتزايدة ■ نستهدف تقديم المزيد من البرامج التدريبية والتعاون مع الجهات الحكومية

استقبلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، ممثلة برئيسها الفخري يوسف صالح العثمان، ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة ورئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الأسبق ونائب رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية، سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد يوم الثلاثاء الماضي، حيث أثنى سمو ولي العهد خلال اللقاء على الدور البناء والمتميز الذي تؤديه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في دعم وتطوير الاقتصاد الكويتي وتقديم خدمات مهنية متميزة تعزز واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في الكويت والتي باتت تمثل إحدى ركائز دعائم التنمية الرئيسية والشاملة في الاقتصاد العالمي والإقليمي.

دعم كبير

وبهذه المناسبة، كشف رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيصل عبدالمحسن الطبيخ عن تفضل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، حفظه الله ورعاه، بدعمه مشروع إنجاز المبنى الجديد الدائم لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

وتقدم الطبيخ باسمه، وباسم أعضاء مجلس الإدارة بالشكر على الدعم اللامحدود من قبل القيادة السياسية ممثلة في صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، وذلك على تأكيدهم للدور المتميز للجمعية وأهميتها في تحسين بيئة الأعمال وتحقيق معايير الشفافية في جميع القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى دورها المتميز في مساعدة أعضائها العاملين والمنتسبين عبر تقديم برامج مهنية متميزة تلبي تطلعات وطموحات القطاعين الحكومي والخاص.

40 عاماً

وأضاف الطبيخ أن مكرمة سمو ولي العهد ستمكن الجمعية من تحقيق حلم وجود مقر متكامل يلبي احتياجات الجمعية المتعددة والتي تشمل ديوانية للأعضاء وقاعات للتدريب ومسرحا للمناسبات علاوة على وجود مساحات كافية لمكاتب لجان الجمعية المتعددة ومنها لجنة الثقافة ولجنة التدريب ولجنة مراقبي الحسابات ولجنة البحوث واللجنة القانونية.

وقال إن المبنى الجديد سيحتوي كذلك على قاعات للندوات وورش العمل التي تنظمها الجمعية، علاوة على قاعات للانتظار من قبل المراجعين في المناسبات المختلفة.

واستدرك الطبيخ بالقول إن حلم إقامة مقر جديد للجمعية أصبح حقيقة واقعية بعد أكثر من 40 عاما، حيث إن المقر الحالي لا يوفي احتياجات الجمعية المطلوبة والمتزايدة نظرا لتزايد أعضائها العاملين والمنتسبين مع اتساع وزيادة أنشطة بيئة الأعمال في العديد من المجالات.

وأكد أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لا يقتصر دورها على تقديم برامج تدريبية مهنية وإقامة ورش وندوات عمل متنوعة، بل يمتد حضورها الفاعل على مستوى الجهات والهيئات الحكومية ذات الصلة،

سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد مع الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية في صورة جماعية

تقرير الشال

بافتراض تحقيق إيرادات نفطية بـ 17,5 مليار دينار.. وغير نفطية بـ 1,9 مليار

3,1 مليارات دينار عجزاً متوقعاً لميزانية 2020/2019

قال تقرير الشال الأسبوعي إنه بانتهاء شهر يوليو 2019، انتهى الشهر الرابع من السنة المالية الحالية 2020/2019، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يوليو، نحو 64,9 دولارا للبرميل، وهو يزيد بنحو 9,9 دولارات للبرميل أي بما نسبته نحو 18٪ عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 55 دولارا للبرميل، وأيضا يزيد بنحو 14,9 دولارا عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 50 دولارا.

وكانت السنة المالية الفائتة 2019/2018 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 68,5 دولارا، ومعدل سعر البرميل لشهر يوليو 2019 أدنى بنحو 5,3٪ عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 15,1 دولارا للبرميل عن سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 80 دولارا، وفقا لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10٪ لصالح احتياطي الأجيال القادمة. ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يوليو بما قيمته نحو 1,4 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما، وهو افتراض قد لا يتحقق، فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 17,5 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 3 مليارات دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 14,5 مليار دينار. ومع إضافة نحو 1,9 مليار دينار إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 19,4 مليار دينار.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22,5 مليار دينار، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2019 عجزا قيمته 3,1 مليارات دينار.

سياسات الإصلاح المالي.. ليست لها علاقة بالواقع

قال تقرير الشال الأسبوعي إن وزير المالية قدم إيجازا صحافيا بتاريخ 28 يوليو الماضي، استعرض فيه أرقاما إجمالية للحساب الختامي للسنة المالية 2019/2018، والأرقام للأسف توحي باستمرار العلاقة الطردية ما بين الإيرادات، ومعظمها لا تأثير لنا عليه، والنفقات العامة التي ظلت على مدى 5 سنوات عنوان لسياسات الإصلاح من دون أن يطولها أي إصلاح.

فالإيجاز يذكر أن إجمالي الإيرادات المحققة، ونحو 89,6٪ ضمنها إيرادات نفطية، بلغت 20,558 مليار دينار مرتفعة من مستوى 16 مليار دينار في السنة المالية السابقة لها، أي بارتفاع بحدود 28,5٪.

والمصروفات الفعلية بلغت 21,849 مليار دينار مرتفعة من مستوى 19,247 مليار دينار في السنة المالية السابقة لها وبارتفاع بحدود 13,5٪، أي ارتفاع نسبي للمصروفات الفعلية بنحو 3 أضعاف المقدر في الموازنة السابقة لها، وكانت زيادة المصروفات الفعلية من الحساب الختامي ما بين السنة المالية 2017/2016 و2018/2017 بحدود 8,7٪.

وفي التفاصيل، النفقات العامة في ارتفاع متصل، بينما التوقعات تكاد تجمع على انخفاض في الإيرادات العامة للسنة المالية الحالية وفي المستقبل بسبب الضغوط إلى الأدنى على إنتاج وأسعار النفط، ومازالت نوعية الإنفاق العام في تردٍ.

فالنفقات العامة التي تخطت تقديرات الموازنة في بداية اعتمادها ـ قبل أي اعتماد إضافي ـ بنحو 349 مليون دينار كويتي وتلك سابقة، وضمنها ارتفعت مساهمة النفقات الجارية من 83,2٪ للسنة المالية السابقة لها، إلى 86,1٪، وتدنت مساهمة المصروفات الرأسمالية نسبة وبالمطلق. وارتفع بند المرتبات وما في حكمها والدعومات إلى مستوى غير مسبوق ببلوغهما نحو 16,334 مليار دينار كويتي أو نحو 88,6٪ من مجمل الإيرادات النفطية الفعلية في سنة جيدة لسوق النفط، ونحو 79,5٪ من إجمالي الإيرادات العامة.

وخلاصة تحليل الحساب الختامي قاطعة، وهي أنه لا علاقة بالمعلن من سياسات إصلاح مالي واقتصادي بما يحدث على أرض الواقع، وحتى ما يصنف بأنه إنفاق استثماري، مادام لا يرتبط بخلق فرص عمل مواطنة ومستدامة، لا يعتبر إنفاقا استثماريا.

البنوك الكويتية.. استمرار النمو وانخفاض المخاطر

قال تقرير الشال الأسبوعي إنه صدر عن مكتب الاستقرار المالي في بنك الكويت المركزي الأسبوع قبل الفائت تقرير الاستقرار المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، وهو السابع من نوعه، ويعرض لمؤشرات وتفاصيل تعني تقدما في النوعية وتقدما في مستوى الشفافية، وهو أمر يشكر عليه كل من الدائرة المسؤولة وبنك الكويت المركزي.

فالتقرير يؤكد أن أصول البنوك في 2018، قد حققت نموا بنسبة 4,3٪، مقارنة بنمو بلغت نسبته 6٪ في 2017، ورغم تساوي عدد البنوك التقليدية والإسلامية، أو خمسة بنوك لكل منهما، إلا أن البنوك التقليدية ظلت أكثر هيمنة في امتلاك الأصول، إذ استحوذت على نحو 59,5٪ من إجمالي تلك الأصول، أما البنوك الإسلامية فتبلغ حصتها نحو 39,6٪.

وحققت محفظة القروض، وهو النشاط الرئيسي للبنوك، نموا بنحو 4,9٪، مقابل 3,9٪ في عام 2017، وضمنها سجلت القروض الشخصية نموا بلغ نحو 7,8٪، واستحوذت محفظة تلك القروض على نحو 60,4٪ من إجمالي الأصول.

وربما صاحب تباطؤ النمو في إجمالي الأصول خفض في قيمها تحسبا لمخاطر، وتزامن مع نمو محفظة القروض، انحسار في نسبة المتعثر منها وللسنة التاسعة على التوالي، لتصل إلى مستويات غير مسبوقة بنسبة 1,6٪ فقط في عام 2018، وهي أقل من النسبة قبل الأزمة المالية العالمية البالغة 3,8٪ في عام 2007، وبلغت بعد الأزمة، أي في عام 2009، نحو 11,5٪. ورغم انخفاضها القياسي، بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة نحو 254٪، بينما كانت نسبة تغطيتها في عام 2017 نحو 230٪، وقبل الأزمة المالية العالمية أي في عام 2007 كانت نحو 87٪. وتبلغ حصة البنوك التقليدية من إجمالي القروض غير المنتظمة نحو 56,5٪، بما يتناسب تقريبا مع حصتها من إجمالي القروض البالغ نسبتها نحو 56,8٪.

إعلان

ISLAMIC

دعوة لحضور اجتماع جمعية حملة الوحدات رقم 2019/1
لـ "صندوق المركز الإسلامي" المنعقد يوم الأربعاء الموافق 28 أغسطس 2019

يسر شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع. ("المركز")، مدير صندوق المركز الإسلامي، دعوة حملة وحداته* لحضور اجتماع جمعية حملة الوحدات رقم 1 لسنة 2019 وذلك يوم الأربعاء الموافق 28 أغسطس 2019 الساعة 1:00 ظهراً في مقر مدير الصندوق الكائن في شرق – شارع أحمد الجابر – برج يونيفرسال – الدور التاسع.

1. تعيين أمين سر ليقوم بتحرير محضر الاجتماع بما في ذلك المداولات والقرارات المقترحة ونتيجة التصويت عليها.
2. الاطلاع على تقرير مدير الصندوق عن نشاط الصندوق ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
3. الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
4. الاطلاع على البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
5. الاطلاع على تقرير مراقب الاستثمار للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
6. الاطلاع على تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
7. الموافقة على تعديل البند رقم (8) من المادة (23) من النظام الأساسي للصندوق.

*في حال عدم اكتمال النصاب القانوني للاجتماع، يؤجل الاجتماع إلى يوم الخميس الموافق 29 أغسطس 2019 الساعة 1:00 ظهراً.

(ملحوظة: يرجى العلم بأن نموذج "توكيل حضور اجتماع جمعية حملة الوحدات" متوفر في مقر مدير الصندوق في شرق – شارع أحمد الجابر – برج يونيفرسال – دور الميزانين، على أن يتم إرساله إلينا قبل ثلاثة أيام عمل من تاريخ الاجتماع).

info@markaz.com
+965 2224 8000 | markaz.com

المركز MARKAZ
المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع. | إدارة الأصول | خدمات مالية وتمويلية

جمعية بيان التعاونية
Bayan Co-Op Society

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل الغير في الجمعيات التعاونية

تعلن جمعية بيان التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل أصحاب الاختصاص بنظام المزايدة لأعلى دعم مادي للجمعية بناءً على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل رقم (2771) بكتابها المؤرخ في (2019/7/8) على طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير وهي كالآتي:

م	النشاط	الرخصة المطلوبة	الموقع	المساحة	القيمة الإيجارية	الرقم الآلي
1	غسيل وكوي على البخار	غسيل وكوي على البخار	بيان - قطعة (6) - ش 5 بناية: 900009 - طابق: 0	25.22م	500 د.ك	15730524
2	صالون حلاقة رجال	صالون حلاقة رجال	بيان - قطعة (6) - ش 5 بناية: 900009 - طابق: 0	13.78م	500 د.ك	15730532
3	مأكولات خفيفة	مأكولات خفيفة	بيان - قطعة (6) - ش 5 بناية: 900009 - طابق: 0	30م	1000د.ك	15730559
4	مكتب سفريات	مكتب سفريات	بيان - قطعة (8) طريق 3 بناية:900028 - طابق: 0	46.97م	900 د.ك	12025408
5	الملابس الجاهزة	الملابس الجاهزة	بيان - قطعة (2) شارع دخيل عبد الله الدخيل - بناية :900009 - طابق: 1م	58.31م	1000د.ك	21073241
6	بيع وصيانة الأجهزة الالكترونية وبيع مستلزماتها	بيع وصيانة الأجهزة الالكترونية وبيع مستلزماتها	بيان - قطعة (2) شارع دخيل عبد الله الدخيل - بناية :900009 - طابق: 1م	552م	4000 د.ك	21073188

وذلك وفقا للشروط التالية:

1- أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولدية ترخيص تجاري ساري المفعول ويكون مزاولا فعليا للمهنة.
2- توضع العطاءات بالصندوق مباشرة بالظرف المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى بناء على القرار الوزاري رقم (16/ت/2016) الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
3- سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يكون بشيك واحد مصدق.
4- يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بمبلغ وقدره (250 دينارا) قيمة التأمين الأولي حسب قرار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ويتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين الأولي المذكور ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الايجارية المعتمدة على التعاقد.
5- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم قدره (100) مائة دينار كويتي لا غير، غير قابلة للرد اعتباراً من تاريخ 2019/8/4 حتى تاريخ 2019/8/27 من الساعة 9 صباحا حتى الساعة 3 عصرا من الأحد إلى الخميس.
6- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بحولي - الدائري الرابع من تاريخ 2019/8/4 حتى تاريخ 2019/8/27 خلال فترات الدوام الرسمي للاتحاد اعتبارا من الساعة 9 صباحا وحتى الساعة 3 عصرا.
7- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد وإلا يعتبر طلبه ملغى ويصبح مبلغ التأمين حقا خالصا للجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم.
8- تطبق أحكام القانون رقم 24 لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم 118 لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية في هذا الشأن.
9-أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطروح أعلاه حسب المصرح به بقرار المجلس البلدي لسنه 2011 ولن يعتد بأي رخصة أخرى.

المستندات المطلوبة:
1- صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص.
2- صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
3- أن يقدم طالب الاستثمار اقراراً وتعهداً بعدم وجود أي فرع مستثمر لنفس النشاط المطروح لدى الجمعية مستثمرا من قبله حاليا وفي حال ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه وتحميله المسؤولية القانونية.
4- شيك مصدق بقيمة مائتين وخمسين دينار قيمة الضمان الأولي.
5- شيك مصدق بقيمة الدعم.
6- وصل شراء كراسة الشروط.
7- كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر .

مجلس الإدارة

جمعية النسيم التعاونية
Al Naseem Cooperative Society

إعلان

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل الغير

تعلن جمعية النسيم التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير وذلك بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (2731) والأنشطة كالتالي:

م	النشاط	الموقع	المساحة	القيمة الاستثمارية	الرقم الآلي
1	بنك	ضاحية النسيم - قطعة (1)	300 م²	1000 د.ك	أرض فضاء

وفقاً للشروط التالية:

1. أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول وأن يكون مزاولاً فعلياً للمهنة.
2. توضع العطاءات في الصندوق مباشرة وبالظرف المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى بناء على القرار الوزاري رقم (16/ت 2016) الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار .
3. تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم.
4. سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يكون بشيك واحد مصدق.
5. يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بمبلغ وقدره (250 د.ك) قيمة التأمين الأولي حسب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية ويتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين الأولي المذكور ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الايجارية المعتمدة على التعاقد.
6. يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم وقدره (100 د.ك) مائة دينار كويتي غير قابلة للاسترجاع وذلك اعتبارا من تاريخ النشر يوم (الأحد) الموافق (2019/8/4) حتى نهاية دوام يوم (الثلاثاء) الموافق (2019/8/27) من الساعة (9 صباحا) وحتى الساعة (2.30 عصرا) من الأحد إلى الخميس.
7. تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص لذلك بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية (حولي – الدائري الرابع) من يوم (الأحد) الموافق (2019/8/4) حتى نهاية دوام يوم(الثلاثاء) الموافق (2019/8/27) خلال فترات الدوام الرسمي للاتحاد اعتبارا من الساعة (9 صباحا) وحتى الساعة (3 عصرا).
8. من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال (أسبوعين) من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد وإلا يعتبر طلبه لاغيا ويصبح مبلغ التأمين حقا خالصا للجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم.
9. يحل الإيجار بعد (سنتان) من تاريخ إبرام العقد أو (تشغيل الفرع) أيهما أسرع .
10. تطبق أحكام القانون رقم (24 لسنة 1979 والمعدل بقانون رقم 118 لسنة 2013) بشأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية في هذا الشأن.
11. أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماما لمسمى النشاط المطروح أعلاه بحسب المصرح به بقرار المجلس البلدي لسنة (2011) ولن يعتد بأي رخصة أخرى.

المستندات المطلوبة:

1. صورة البطاقة المدنية سارية لصاحب الترخيص.
2. صورة الرخصة التجارية سارية المفعول مطابقة للنشاط المطروح.
3. أن يقدم طالب الاستثمار إقرارا وتعهدا بعدم وجود أي فرع مستثمر لديه لنفس النشاط المطروح لدى الجمعية مستثمرا من قبله حاليا وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه وتحميله المسؤولية القانونية.
4. شيك مصدق بقيمة التأمين بقيمة (250 د.ك) مائتان وخمسون دينارا كويتيا قيمة الضمان الأولي.
5. شيك مصدق بقيمة الدعم.
6. وصل شراء كراسة الشروط.
7. كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.

مجلس الإدارة